الأمم المتحدة

A/79/827

الجمعية العامة

Distr.: General
14 March 2025
Arabic
Original: English

**الدورة التاسعة والسبعون**

البند 88 من جدول الأعمال

**الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا – المهام المتبقية**

# الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا – المهام المتبقية

## تقرير الأمين العام

## أولا – مقدمة

1 – وافقت الجمعية العامة، في قرارها 257/75 باء، على الإضافة إلى الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية بشأن الترتيبات الانتقالية وإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية، التي ركزت على المهام المتبقية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. ووقعت الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الإضافة في آب/أغسطس 2021 ودخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2021.

2 – وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 299/77، الأمين العام وحكومة كمبوديا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتنفيذ الكامل للإضافة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن ذلك في دورتها التاسعة والسبعين.

3 – وبموجب الإضافة، تبلغ المهلة الأولية لأداء المهام المتبقية ثلاث سنوات. وفي أعقاب الانتهاء من القضية 02/002 في كانون الأول/ديسمبر 2022، بدأت الدوائر الاستثنائية أداء مهامها المتبقية في 1 كانون الثاني/يناير 2023. وبموجب أحكام الإضافة، ستقوم الدوائر الاستثنائية بأداء المهام الأساسية المتبقية التالية: استعراض الطلبات والاضطلاع بالإجراءات المتعلقة بمراجعة الأحكام النهائية؛ وتوفير الحماية للضحايا والشهود؛ وفرض عقوبات على أي تدخل متعمد في إقامة العدل أو تقديم شهادة زور أو إحالته إلى السلطات المختصة؛ والإشراف على تنفيذ الأحكام ومراقبة معاملة السجناء المدانين؛ وتعهد وحفظ وإدارة محفوظاتها، بما في ذلك رفع السرية عن الوثائق والمواد؛ والاستجابة لطلبات الحصول على

090425 020425 25-04245 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوثائق؛ ونشر معلومات على الجمهور فيما يتعلق بالدوائر الاستثنائية؛ ورصد إنفاذ التعويضات الممنوحة للمدعين بالحق المدني.

4 - وعلى نحو ما يرد في الفقرة 2 من المادة 2 من الإضافة، تستعرض الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا التقدم المحرز في إنجاز المهام المتبقية بعد فترة السنوات الثلاث الأولية، بغية تقرير ما إذا كان يتعين على الدوائر مواصلة أداء تلك المهام أو جزء منها، لفترة أخرى، وإذا كان الأمر كذلك، تحديد مدة إنجازها.

5 - ويقدم الأمين العام في هذا التقرير معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة عن تنفيذ الإضافة ويعرض نتائج استعراض التقدم المحرز في أداء الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا للمهام المتبقية.

## ثانيا - معلومات أساسية

6 - أُنشئت الدوائر الاستثنائية من أجل محاكمة كبار[1] قادة نظام كمبوتشيا الديمقراطية والأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة للقانون الجنائي الكمبودي والقانون الدولي الإنساني والعرف الدولي والاتفاقيات الدولية المعترف بها من قبل كمبوديا، التي ارتكبت خلال الفترة من 17 نيسان/أبريل 1975 إلى 6 كانون الثاني/يناير 1979.

7 - وأنهت الدوائر الاستثنائية بحكمها الأول في القضية 001 في عام 2010، الإفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة في كمبوتشيا الديمقراطية الذي استمر لعقود، حيث أدانت كاينغ غوك إيف، المعروف باسم "دوتش"، وهو الرئيس السابق لمركز الأمن إس-21، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949. وبعد إجراءات الاستئناف التي انتهت في عام 2012، أصدرت دائرة المحكمة العليا حكما بالسجن المؤبد، مما جعل تلك الإدانات نهائية. وفي 2 أيلول/سبتمبر 2020، توفي كاينغ غوك إيف بينما كان يقضي عقوبة السجن المؤبد المحكوم عليه بها.

8 - أما قادة كمبوتشيا الديمقراطية الباقون على قيد الحياة، وهم خيو سامفان، الرئيس السابق لهيئة رئاسة الدولة (رئيس الدولة)، ونون تشيا، رئيس الجمعية التمثيلية للشعب، وإينغ ساري، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وإينغ ثيريث، وزيرة الشؤون الاجتماعية، فصدرت بحقهم لوائح اتهام بارتكاب فظائع واسعة النطاق في جميع أنحاء إقليم كمبوتشيا الديمقراطية. وتوفي إينغ ساري وإينغ ثيريث أثناء إجراءات المحاكمة في القضية 002.

9 - وفي أعقاب محاكمات تاريخية، أدانت الدائرة الابتدائية خيو سامفان ونون تشيا بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، وحكمت عليهما بالسجن المؤبد. وتوفي نون تشيا قبل صدور حكم الاستئناف، وأيدت دائرة المحكمة العليا الإدانات الموجهة ضد خيو سامفان الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد المحكوم عليه بها في أحد السجون في كمبوديا.

10 - وأسقطت الدائرة التمهيدية التهم الموجهة ضد إيم تشايم في القضية 01/004 على أساس عدم الاختصاص الشخصي، في حين أوقفت دائرة المحكمة العليا القضايا 003 و 004 و 02/004 بسبب عدم وجود لائحة اتهام قابلة للتنفيذ بعد إصدار قاضيي التحقيق المشاركين أمرين متضاربين بإغلاق التحقيق.

(1) الاتفاق المبرم في 6 حزيران/يونيه 2003 في بنوم بنه بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية.

11 - وحكمت الدوائر الاستثنائية على رئيس دولة سابق بجريمة الإبادة الجماعية. وكانت أول محكمة مخصصة يمثل أمامها الضحايا بصفة المدعين بالحق المدني في الإجراءات الجنائية، مما يخولهم الحق في التمثيل القانوني في المحكمة ويمكنهم من طلب التعويضات. وتلقت الدوائر الاستثنائية أكثر من 000 10 طلب للحصول على صفة المدعي بالحق المدني في جميع القضايا، بالإضافة إلى تقديم نحو 000 11 بيان إلى المدعين العامين.

12 - ولقد قدمت الدوائر الاستثنائية، في أحكامها التاريخية، اجتهادات قضائية بشأن مسائل محورية في القانون الدولي، بما في ذلك عدم انطباق العفو العام والعفو الخاص فيما يتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة، والمسؤولية المشتركة لكبار قادة النظام الذين عملوا بالتنسيق فيما بينهم، ومبدأ الشرعية، والأهلية للمثول أمام المحكمة. وعلاوة على ذلك، عرضت الدوائر الاستثنائية تقييمات شاملة بشأن ارتكاب كبار قادة دولة للإبادة الجماعية من خلال عمل إجرامي مشترك، وأقرت بأن الإناث والذكور على حد سواء يمكن أن يكونوا ضحايا للزواج القسري باعتباره جريمة ضد الإنسانية ويوصف بأنه "من الأفعال اللاإنسانية الأخرى".

13 - وعلى مدار سنوات عمل الدوائر الاستثنائية، حضر ما يقرب من 000 250 شخص جلسات الاستماع العلنية شخصيا، وشارك 000 500 فرد آخر من خلال الجهود التي بذلتها الدوائر للتوعية المباشرة في جميع أنحاء كمبوديا.

## ثالثا - تنفيذ المهام المتبقية

### ألف - تنفيذ العقوبات وإعادة النظر في الأحكام النهائية

14 - في عام 2023، بعد الانتهاء من القضية 02/002، نقلت الدوائر الاستثنائية خيو سامفان إلى مرفق الاحتجاز التابع للسلطات الكمبودية لقضاء ما تبقى من عقوبة السجن المؤبد المحكوم عليه بها. وتواصل الدوائر الاستثنائية الإشراف على تنفيذ العقوبة المحكوم عليه بها ورصد المعاملة التي يتلقاها، وفقا للأحكام المنصوص عليها في الإضافة. وسيتعين على الدوائر الاستثنائية أن تواصل أداء هاتين المهمتين وأن تكفل الحفاظ على حقه في تقديم طلب بإعادة النظر في الحكم النهائي، وفقا للأحكام المنصوص عليها في الإضافة، خلال الفترة المتبقية من العقوبة المحكوم عليه بها.

### باء - حماية الشهود

15 - تواصل الدوائر الاستثنائية رصد فعالية تدابير الحماية الجارية وفقا للأحكام المنصوص عليها في الإضافة. وفي عام 2024، بدأ التواصل مع الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم خلال المحاكمة والبالغ عددهم 196 شاهدا، لتقييم التدابير المتعلقة بحمايتهم والشواغل المتعلقة بأمنهم وسلامتهم، ونشر المعلومات عن الانتهاء من القضايا ذات الصلة. وحتى الآن، جرى الاتصال بما يقرب من 60 في المائة من الشهود وسيستمر هذا العمل حتى إنجازه.

### جيم - جبر الأضرار

16 - عملا بالقاعدة 23 مكررا رابعا (3) (ب) من النظام الداخلي للدوائر الاستثنائية، يتمثل أحد الشروط المسبقة للإقرار القضائي لتدابير الجبر الجماعي والمعنوي في تأكيد توافر التمويل الخارجي لتنفيذ هذه

التدابير. وعلى الرغم من توافر التمويل في كثير من الحالات وقت صدور الأحكام الابتدائية، أعرب الشركاء في التنفيذ عن صعوبة الاحتفاظ بسجل عام لمبادراتهم في المستقبل. لذا أجرت الدوائر الاستثنائية في عام 2024 تقييما لجميع تدابير الجبر القضائية المعتمدة، وحَفَظتها في الذاكرة بواسطة معارض متنقلة تستخدمها أثناء التوعية الميدانية، وفي إطار معرضها الدائم في مركز الموارد في بنوم بنه.

## دال - المحفوظات وإعادة تصنيف الوثائق من حيث السرية

17 - اتخذت الدوائر الاستثنائية، بعد انتقالها في كانون الثاني/يناير 2023 إلى أماكن العمل الواقعة في وسط بنوم بنه، خطوات للوفاء بالشروط البيئية والهيكلية والمكانية في أماكن العمل الجديدة لضمان الحفاظ على المحفوظات على المدى الطويل. واكتمل تجديد وتجهيز مستودع محفوظات دائم في نيسان/أبريل 2024 ونُقلت جميع ملفات القضايا إلى المستودع المأمون والمجهز بوسائل ضبط التكييف الهوائي والرطوبة.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الدوائر الاستثنائية بصدد إعادة تصنيف الوثائق من حيث السرية ضمن الإطار القضائي. وفي أيار/مايو 2023، اعتمدت دائرة المحكمة العليا منهجية للمراجعة، اعتُمدت لاحقا في جميع ملفات القضايا من أجل ضمان اتباع نهج متسق.

19 - وفيما يتعلق بالقضية 002، انتهت الدوائر الاستثنائية من مراجعة أكثر من 000 24 وثيقة، تضم أكثر من 000 210 صفحة. وتتطلب الغالبية العظمى من هذه الوثائق حجب أجزاء لحماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالضحايا والشهود الذين يقيم العديد منهم على مقربة من أعضاء سابقين في نظام الخمير الحمر، بمن فيهم جناة معروفون غير مشمولين بنطاق الولاية القضائية للدوائر الاستثنائية. ونُفذ بالكامل أمر إعادة تصنيف الوثائق من حيث السرية في القضية 002 فيما يتعلق بجميع السجلات الإلكترونية، بينما ستستمر عملية تحديث مجموعة أوراق القضية في عام 2025 حتى اكتمالها.

20 - وفيما يتعلق بالقضية 02/004، تواصل الدوائر الاستثنائية مراجعة الوثائق لرفع السرية عنها بناء على طلب قدمه المدعي العام الدولي المشارك. وفي 22 آب/أغسطس 2024، أصدرت دائرة المحكمة العليا أمرا بإعادة تصنيف حوالي 100 14 سجل من حيث السرية، وهي سجلات تضم أكثر من 200 220 صفحة. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بات 374 5 سجلا إضافيا يضم 577 125 صفحة متاحا للجمهور.

21 - وفي 30 آب/أغسطس 2024، دعت دائرة المحكمة العليا الأطراف في القضية 003 إلى تقديم ملاحظاتها بشأن إمكانية مراجعة 447 24 سجلا يتألف من 954 388 صفحة، مودعا في تلك القضية، وإعادة تصنيف تلك السجلات من حيث السرية. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، قررت الدائرة اعتماد منهجية المراجعة الموحدة المذكورة في الفقرة 18 أعلاه.

22 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، بدأت دائرة المحكمة العليا مراجعتها للمواد التي تحتوي على سجلات سرية للخلافات بين قاضيي التحقيق المشاركين، وغيرها من المواد المكتوبة والسمعية والبصرية، في إطار النظر في احتمال رفع السرية عنها. وفي 10 كانون الثاني/يناير 2025، نظرت الدائرة كذلك في طلب قدمته منظمات المجتمع المدني لرفع السرية عن المواد المتعلقة بالتعويضات المطلوبة في القضيتين 01/002 و 02/002. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الدائرة النظر في طلب قدمه المدعي العام الدولي المشارك بأن تقوم الدائرة بصياغة سياسة طويلة الأجل تنظم الاطلاع على السجلات التي لا تزال مصنفة على أنها سرية، بعد معالجة جميع طلبات رفع السرية عنها.

## هاء - أنشطة النشر والتوعية

23 - اتخذت الدوائر الاستثنائية خطوات لضمان أن تكون سجلاتها متاحة للجمهور على أوسع نطاق ممكن. وأتاحت عمليات تحديث الخواديم إدخال تحديثات هامة على برامجيات قاعدة البيانات القضائية، حيث ستفعَّل خاصيات تخول الاطلاع على هذه القاعدة، بما في ذلك الرد على الاستفسارات بشكل أسرع وتوافُر واجهة تتيح استخراج الوثائق مباشرة من وحدة رقمية جديدة للمحفوظات. وتخفف هذه التحديثات من الحاجة إلى التحميل اليدوي للوثائق، مما يحسن بشكل كبير من إمكانية الوصول إلى الأرشيف العام للدوائر الاستثنائية ويبسط العمليات.

24 - ومكّنت الأعمال التحضيرية التي جرى الاضطلاع بها منذ بدء أداء المهام المتبقية في كانون الثاني/يناير 2023 من إنشاء موقع شبكي اختباري لحفظ إرث الدوائر الاستثنائية في عام 2024، يتضمن معلومات أساسية عن إنشاء الدوائر الاستثنائية وعملياتها ومساهماتها القانونية[2]. ويتضمن الموقع الشبكي المخصص لحفظ الإرث خاصيات تفاعلية توضح النتائج التي توصلت إليها الدوائر الاستثنائية، بما في ذلك: (أ) خريطة لمواقع الجرائم التي يجري التحقيق فيها في جميع القضايا؛ (ب) ودليل تمهيدي عن تطور نظام الخمير الحمر؛ (ج) والهياكل القيادية لكمبوتشيا الديمقراطية، والحزب الشيوعي لكمبوتشيا، والجيش الثوري لكمبوتشيا، وقيادة المقاطعات؛ (د) وعمليات نزوح السكان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك سياسات الإبادة الجماعية وإساءة المعاملة الواسعة النطاق التي عانت منها الجماعات التي يستهدفها نظام الخمير الحمر؛ (هـ) والتعويضات المطلوبة والتي أقرتها الدائرة الابتدائية.

25 - وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن قواعد البيانات القابلة للبحث المستخدمين من تصفح ما يلي: (أ) معجم يضم أكثر من 600 1 من المصطلحات والعبارات ذات الصلة بالموضوع وضعتها وصقلتها الدوائر الاستثنائية بلغة الخمير واللغتين الإنكليزية والفرنسية، مع مصطلحات قانونية متاحة أيضا باللغة اللاتينية؛ (ب) وسجلات أكثر من 000 18 من السجناء من مركز الأمن إس-21 جرى تقديمها في المحاكمة؛ (ج) والملفات الشخصية وخلاصات الشهادات لـ 334 من الشهود والمدعين بالحق المدني والخبراء الذين أدلوا بشهاداتهم في المحاكمات؛ (د) والملفات الشخصية والاستنتاجات القضائية المتعلقة بقادة نظام الخمير الحمر؛ (هـ) وثبت مرجعي للمنشورات؛ (و) ورؤساء الدوائر الاستثنائية. وعلاوة على ذلك، تتاح الأدلة الوقائعية الموحدة عن عمل[3] الدوائر الاستثنائية واجتهاداتها القضائية[4] على شبكة الإنترنت للاطلاع عليها.

26 - وفي إطار مشروع مشترك مع مركز كمبوديا للتوثيق القانوني، افتُتح في عام 2024 مركز موارد في موقع الدوائر الاستثنائية في بنوم بنه. ويتيح مركز الموارد إمكانية اطلاع الجمهور مجانا على محفوظات الدوائر الاستثنائية ويتألف من مكتبة؛ وأماكن مخصصة للبحث والدراسة؛ وحيز متعدد الوظائف لنشر المعلومات وتقديم العروض؛ ومساحات تشاور للمدعين بالحق المدني وممثليهم ورابطات الضحايا والشركاء من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة مع الدوائر الاستثنائية؛ ومساحة للشركاء في التنفيذ لعرض المشاريع المتعلقة بتدابير الجبر التي أقرتها الدائرة الابتدائية. وستقيم الدوائر الاستثنائية شراكات مع منظمات المجتمع المدني المنفِّذة في عام 2025 لإبراز تدابير الجبر من خلال التوعية على الصعيد

(2) انظر https://eccc.gov.kh/en.

(3) انظر https://eccc.gov.kh/en/about/guide-to-eccc.

(4) انظر https://eccc.gov.kh/en/about/jurisprudence.

الوطني، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات التي تنطوي على عناصر إبداعية وتلك المنفذة في مجال الفنون الاستعراضية، بغية تعريف الجمهور بها على نطاق أوسع. وتلبي هذه الأنشطة الرغبة التي أعلنها المدعون بالحق المدني ومنظمات المجتمع المدني في الحفاظ على المبادرات القائمة والاستفادة منها وتخليد ذكراها خلال مرحلة إنجاز المهام المتبقية المنوطة بالدوائر الاستثنائية، وفي الوقت نفسه حفظها أيضا للأجيال المقبلة. وفي عام 2025، سيتم الانتهاء من بناء وتجهيز معرض دائم في الموقع لعرض عملية المساءلة التاريخية التي أجرتها كمبوديا على الجمهور، بما في ذلك الزوار الأجانب وكبار الشخصيات.

27 - وتواصل الدوائر الاستثنائية نشر المعلومات بشأن عملها على الجمهور. وخلال مرحلة إنجاز المهام المتبقية، وُضعت أدلة شاملة بشأن العمليات والاجتهادات القضائية للدوائر الاستثنائية، فضلا عن كتيبات لفائدة المدعين بالحق المدني تشرح بالتفصيل المستجدات القضائية في القضيتين 001 و 002، ودليل يعرّف صغار المتعلمين بعملية المساءلة التي أجرتها كمبوديا، وبطاقات تعليمية للمعلمين، وكتيبات توعية تتضمن إجابات على الأسئلة التي يتكرر طرحها عن المحاكمات، وسلسلة مقاطع فيديو قصيرة عن المواضيع السائدة خلال المحاكمات، وهي سلسلة وثائقية بعنوان "قصتي" تجسد وتحفظ أصوات المدعين بالحق المدني وتجاربهم في المحاكم بكلماتهم الخاصة، وتسلط الضوء على المحتوى الذي توفره وسائل التواصل الاجتماعي. وفي عام 2025، ستركز الجهود على دمج المجموعة الوافرة من المواد في حزمة تعليمية شاملة لفائدة طلاب الجامعات وغيرهم من الأفراد المهتمين ببرنامج تعليمي منظم حول المساهمات القانونية وغير القانونية للدوائر الاستثنائية. وستصمم هذه الحزمة التعليمية بما يتناسب مع السياق الكمبودي وبحيث تنطوي على خيارات تسمح باستخدام وحدات قائمة بذاتها وفصول دراسية كاملة تكون متاحة في الموقع في الدوائر الاستثنائية وفي بيئة مختلطة. وستعرض السلسلة التعليمية، بمجرد الانتهاء من إعدادها، على وزارة التربية والتعليم والشباب والرياضة لإقرارها وإدراجها في المناهج الدراسية الوطنية.

28 - وفيما يتعلق بجهود النشر خارج بنوم بنه، بدأت الدوائر الاستثنائية حملة توعية في المقاطعات على نطاق البلد في أوائل عام 2024. وتشكل حافلة بين المدن امتدادا متنقلا لمركز الموارد، وهي مجهزة بالموارد والمرافق الرقمية لإتاحة الوصول المباشر إلى الموارد المشار إليها في الفقرات 23 و 24 و 27 أعلاه، ولنشر المعلومات بشكل استباقي، والتواصل مع الجمهور، بما في ذلك المدعون العامون بالحق المدني والشهود والضحايا والأجيال الشابة. وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، يتعاون مركز الموارد المتنقل مع المجتمعات المحلية في المنتديات المشتركة بين الأجيال والجلسات الإعلامية العامة، مما يعزز بنشاط الحوار بشأن السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع. وتعالج هذه الحملة التوعوية بشكل مباشر مسألة كثرة الطلبات المقدمة من الضحايا وغيرهم من أصحاب المصلحة في الدوائر الاستثنائية، على نحو ما يرد بيانه في التقرير الاستشاري بشأن الأنشطة المتبقية المتعلقة بالضحايا[5]، والتقرير اللاحق عن حلقة العمل التي عُقدت لفائدة أصحاب المصلحة لمدة ثلاثة أيام بشأن الأنشطة المتعلقة بالضحايا خلال المرحلة المتبقية[6]. ومنذ بدء التوعية في المقاطعات، زار مركز الموارد المتنقل جميع المقاطعات البالغ عددها 25 مقاطعة، وتواصل مع أكثر من 60 000 فرد في 88 موقعا في جميع أنحاء البلد.

(5) انظر www.eccc.gov.kh/sites/default/files/publications/EN-Advisory-Report-2022_web_0.pdf.

(6) انظر www.eccc.gov.kh/sites/default/files/publications/ECCCVictimsWorkshopReport_CohenMattesYogendran_15July2022_withannexes.pdf.

29 - وفي عام 2025، سيوسع مركز الموارد المتنقل نطاق انتشاره من خلال تنويع زياراته إلى المدارس الثانوية والجامعات والمعابد والمؤسسات التعليمية والكيانات العامة الأخرى، مما سيتيح بالتالي مواصلة تنفيذ التوصيات الصادرة عن حلقة العمل التي عقدت في أيار/مايو 2022 لتوسيع نطاق المشاركة والتعاون خارج بنوم بنه، والحوار بين الأجيال، ومبادرات المصالحة بين الجناة والفئات التي استهدفوها، والاعتراف المؤسسي بالضحية، وتخليد ذكرى الضحايا وتذكر المعاناة العابرة للأجيال. وتهدف هذه المبادرات إلى الحؤول دون أن يطال الإنكار والتضليل والتحريف السياسي الجرائم البشعة التي ارتكبها نظام الخمير الحمر، ولا سيما الإبادة الجماعية للأقلية الفييتنامية وأقلية التشام.

30 - وشُرع في عام 2024 في توجيه الإخطارات الفردية إلى المدعين بالحق المدني المقيمين في كمبوديا وخارجها. وحتى الآن، جرى الوصول إلى 92 في المائة من المدعين بالحق المدني وسيستمر هذا العمل حتى اكتماله.

## رابعا - تمديد الفترة المتبقية

31 - تستعرض الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا، بموجب الفقرة 2 من المادة 2 من الإضافة، التقدم المحرز في إنجاز المهام المتبقية بعد فترة السنوات الثلاث الأولية، التي ستواصل الدوائر الاستثنائية بعدها أداء هذه المهام، أو جزء منها، لفترة أخرى يحددها الطرفان لاحقا.

32 - وبدأت الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الاستعراض المزمع إجراؤه في عام 2024. ففي تموز/يوليه 2024، سافر وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة إلى بنوم بنه واجتمع مع رئيس وزراء كمبوديا ومسؤولين كمبوديين آخرين، لمناقشة مسألة المهام المتبقية للدوائر الاستثنائية، والاستراتيجية الطويلة الأجل. واستمرت هذه المناقشات طوال عام 2024 وبداية عام 2025.

33 - وخلال المناقشات، أشارت الحكومة إلى أن عمليات المحاكمة في الدوائر الاستثنائية تركت إرثا كبيرا، ملموسا وغير ملموس، وهو إرث قيم للغاية لصون السلام والوحدة الوطنية والعدالة على الصعيدين المحلي والدولي. ولذلك تعتزم الحكومة إنشاء مؤسسة عامة دائمة للقيام، من بين مهام أخرى، بتنفيذ بعض الجوانب المتعلقة بإرث الدوائر الاستثنائية. ومن المتوخى أن يكون المقر الحالي للدوائر الاستثنائية، أي مركز الموارد التابع لها، مقرا للمؤسسة الجديدة بمجرد الاتفاق بين الطرفين على إغلاق الدوائر الاستثنائية.

34 - وستحافظ المؤسسة المزمع إنشاؤها على إرث الدوائر الاستثنائية وستعمل كمركز للبحث بشأن المساهمات القيمة للدوائر الاستثنائية في العمل الهام المتعلق بالمساءلة عن الجرائم الفظيعة، فضلا عن كونها المستودع الرئيسي الذي يتيح للجمهور الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعملية المساءلة التي أجرتها كمبوديا بطريقة مجانية ويسيرة. ومن المتوخى أن تقوم المؤسسة بتخزين سجلات الدوائر الاستثنائية وإتاحة الاطلاع عليها لسكان كمبوديا والجمهور عموما، رهنا بالاتفاق النهائي بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن المكان الدائم الذي ستؤول إليه محفوظات المحكمة بعد إغلاقها، وهو ما ستتم مناقشته في نهاية فترة إنجاز المهام المتبقية. ومن المتوقع إنشاء المؤسسة الجديدة بموجب القانون واللوائح الكمبودية، على أن تتولى الحكومة تمويل تنظيمها وعملياتها الأساسية، وسيظل يؤذن لها في الوقت نفسه بأن تتعاون مع أصحاب المصلحة الدوليين بشأن البرامج التكميلية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت الحكومة فرقة عمل لتنفيذ المهام المتبقية للدوائر، يرأسها نائب رئيس الوزراء والوزير المسؤول عن مكتب مجلس الوزراء. وعقدت

فرقة العمل اجتماعها الافتتاحي في تموز/يوليه 2024، وتعتزم الاجتماع مرة أخرى في آذار/مارس 2025. وبعد ذلك، تعتزم الحكومة دعوة المجتمع الدولي إلى عقد اجتماع تعاوني في الربع الثاني من عام 2025 لتبادل المعلومات حول المؤسسة الجديدة المزمع إنشاؤها.

35 - وخلال المشاورات، ناقش الطرفان المتطلبات القانونية اللازم توافرها لكي تشرف الدوائر الاستثنائية على تنفيذ الحكم الصادر بحق خيو سامفان، رئيس الدولة السابق المدان، الذي يقضي حاليا عقوبة السجن المؤبد المحكوم عليه بها في سجن في كمبوديا، وحقه في تقديم طلب بإعادة النظر في الحكم النهائي. ومن المهم الاستمرار في إدارة هذه الحقوق وفقا للمعايير الدولية، وقد اتفق الطرفان على أنه يتعين على الدوائر الاستثنائية، في هذه المرحلة، أن تقوم بذلك.

36 - وناقش الطرفان أيضا أهمية محفوظات الدوائر الاستثنائية وإدارتها المستدامة والآمنة بما يتماشى مع المعايير المعترف بها دوليا، وإتاحة وثائق المحكمة للجمهور بحرية وعلى نطاق واسع.

37 - وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في القضيتين 001 و 002 من حيث إتاحة الوثائق للجمهور (63 في المائة من الوثائق في القضية 001 و 59 في المائة منها في القضية 002 مصنفة على أنها عامة)، فإن نسبة أقل بكثير من الوثائق في القضيتين 003 و 004 تُصنّف حاليا باعتبارها وثائق عامة (9 في المائة و 7 في المائة على التوالي). ونظرا لعدم إحالة القضيتين 003 و 004 إلى المحاكمة، فمن المهم توافر إمكانية أخرى لرفع السرية عن المعلومات في هاتين القضيتين لإتاحة اطلاع الجمهور عليها وتعزيز الإرث الدائم للدوائر الاستثنائية.

38 - وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم الانتهاء من إعداد الموقع الشبكي المصمم لحفظ إرث الدوائر الاستثنائية الذي بدأ استخدامه في نهاية عام 2024. وتُجرى مشاورات مع مختلف المستخدمين له، من الجمهور الكمبودي إلى الأكاديميين الدوليين، لضمان قابلية الاستخدام بأقصى قدر من السهولة. ولا غنى عن التعليقات لوضع اللمسات الأخيرة على تطوير أداة للبحث وحفظ الإرث تكون ذات جدوى. ولدى تلقي هذه التعليقات، سيصمم الموقع الشبكي على النحو الأمثل ليلائم الأجهزة المحمولة، وهو أمر ضروري لضمان استمرار قيمته الموروثة وإمكانية الوصول إليه في كمبوديا، حيث يعتمد السكان الشباب من الناحية الديموغرافية، بشكل كبير، على الهواتف الذكية والحواسيب المحمولة والمحتوى التفاعلي للحصول على المعلومات. ولضمان إتاحة المعلومات بلغة الخمير، سيلزم الاضطلاع بالمزيد من عمليات التطوير المشمولة بحقوق الملكية للتعرف الضوئي على الحروف في قاعدة البيانات القضائية لجعل النص المعقد قابلا للبحث بالنسبة للطلاب والعلماء والممارسين الكمبوديين.

39 - وفي ضوء ما تقدم، اتفق الطرفان على أنه سيكون من الضروري أن تواصل الدوائر الاستثنائية تنفيذ مهامها المتبقية بعد عام 2025، باستثناء ما يتعلق منها برصد إنفاذ التعويضات الممنوحة للمدعين بالحق المدني، الذي اتفق الطرفان على إنجازه بحلول نهاية عام 2025.

40 - وبناء على ذلك، اتفق الطرفان على أن تواصل الدوائر الاستثنائية تنفيذ المهام المتبقية لفترة إضافية مدتها سنتان بين 1 كانون الثاني/يناير 2026 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2027، وأن تجري مشاورات مماثلة متوخاة بموجب الفقرة 2 من المادة 2 من الإضافة فيما يتعلق بفترة ما بعد عام 2027. وتجدر الإشارة إلى أن الدوائر الاستثنائية ستمول بنفس الطريقة لفترة السنتين هذه، أي أن الأمم المتحدة ستكون مسؤولة عن سداد تكاليف العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية التي ستخصم من التبرعات على النحو الذي قررته الجمعية

العامة في قرارها 288/57 باء[7]، وستكون حكومة كمبوديا مسؤولة عن سداد تكاليف العنصر الوطني. واتفق الطرفان كذلك على أنه في حالة وفاة الشخص المدان خلال هذه الفترة، سيجري الطرفان مشاورات إضافية لتقييم مدى استمرار الحاجة إلى أن تنفذ الدوائر الاستثنائية المهام المتبقية.

(7) تجدر الإشارة إلى أن العنصر الدولي اضطر خلال السنوات العديدة الماضية إلى الاعتماد على إعانة مالية من الجمعية العامة. انظر الوثيقة A/79/519 الصادرة مؤخرا.